الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عنـــــوان الموضـــوع:

تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري في الجزائر

حالة الجزائر 2006-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:

– نور الهدى دغة

–الزهرة سليماني

إشراف الدكتور:

–عمر يحياوي

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
عمر يحياوي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
طيبي الطيب	أستاذ محاضر -ب-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

كلمة شكر وعرفان

نتقدّم بأكاليل من أهازيج الشكر والعرفان

تنشدها خفقات قلوبنا وتجمعها باقة من

التكريم والتقدير للأستاذ المشرف الفاضل

الدكتور: يحياوي عمر

والشكر موصول لكل طاقم أساتذة

قسم العلوم الاقتصادية

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث

من قريب

أو بعيد ولو بالكلمة الطيّبة

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا { الإسراء 32 – 33}

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله لي ...

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ...

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل ...

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل بإسمه ...

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج .

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
الفهرس	
المقدمة	أ
الفصل الأول: عموميات حول المناخ الاستثماري	
تمـــهـــيد	**05**
المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري	**06**
المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته	**06**
المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري	**08**
المبحث الثاني: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري	**12**
المطلب الأول: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري الدولية	**12**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري الاقليمية	**23**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني: تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر	
تمهـــيد:	**26**
المبحث الأول: تطور الارضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر	**27**
المطلب الأول: تطور الاطار التشريعي للاستثمار في الجزائر	**27**
المطلب الثاني: تطور الاطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر	**34**
المطلب الثالث: الضمانات الممنوحة للمستثمرين	**39**
المبحث الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر	**45**
المطلب الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر	**45**
المطلب الثاني: مؤهلات الجزائر لجلب الاستثمار	**56**
المطلب الثالث: معوقات وآفاق المناخ الاستثماري في الجزائر	**61**

العنوان	رقم الصفحة
خلاصة الفصل	**66**
الخاتمة	**68**
قائمة المصادر والمراجع	**73**
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور النمو الحقيقي للجزائرفي الفترة (2006_2015)	45
02	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2006_2015)	46
03	تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2006_2015)	46
04	موقع الجزائرفي مؤشرات تقويم المخاطر القطرية للفترة (2006_2016)	48
05	موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة (2006_2016)	49
06	موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2006_2016)	50
07	موقع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية للفترة (2006_2016)	52
08	موقع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثماري للفترة (2006_2016)	54
09	موقع الجزائر في مؤشر التنافسية للفترة (2006_2016)	55

مقدمة

في ظل وجود المستجدات والتحولات الدولية الراهنة وكل ما ينجم عنها من متغيرات جديدة في سبل وأساليب وطرق التعاون والشراكة الاستثمار، وخاصة في تبادل التجارب بين دول مختلفة في ظل وجود العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحالي ومن بين اهم هذه السبل والأساليب كيفية توفير مناخ ملائم للاستثمار، بحيث كان يتطلب اقتصاد السوق لضرورة خوصصة المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الاخير نتج عنه خلاف بين مؤيد ومعارض مما أدى إلى خوصصة هذه الأخيرة.

فالجزائر وكغيرها من الدول النامية التي تعاني من مشكلات التي تؤثر بشكل أو باخر على خطط التنمية الاقتصادية فيها، وأيضا عرفت عدة اضطرابات وتقلبات الاقتصادية داخلية وخارجية ميما استوجب على الجزائر الانطلاق في رحلة بحث وعمل على إيجاد ميكانيزمات اقتصادية تهدف من خلالها الي تهيئة وتوفير مناخ ملائم للاستثمار وتشجيعه محليا كان أو أجنبي ساعية من وراء ذلك الي جذب واستقطاب رؤوس الأموال من أجل تمويل نشاطات والقطاعات.

إلا أن هذا كله انجر عنه اشتداد التنافس بن دول الراغبة لجذب الاستمارات، إلا أن هذا لا يخلو من وجود عراقيل ومعوقات قد يواجهها المستثمرين عند قيامهم بعملية الاستثمار، ومن هذا المنطلق بدأت الجزائر في عملية البحث لإيجاد طرق وحلول لإزالة هذه العواتق من خلال منحها حوافز وتسهيلات وضمانات من أجل دخولها إلى سوق المحلي والأجنبي وهذا ما جاء بيه المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية المناخ الاستثماري.

أولا: إشكالية الدراسة

ما مدى فعالية السياسات المتخذة في إطار مسعى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر؟

وتتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- ماهي العوامل التي تسمح بقياس المناخ الاستثماري؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري ملائم في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على الأسئلة السابقة تجعلنا نصنع الفرضيات التالية:

- تعتبر المؤشرات الصادرة من الهيئات الدولية والإقليمية هي المعيار الوحيد لقياس مناخ الاستثمار.
- يعتبر مناخ الاستثمار ملائم في الجزائر .

ثالثا: مبررات اختيار الدراسة

توجد مجموعة من المبررات والدوافع لاختيارات الموضوع نذكر منها:

- طبيعة الموضوع والذي يأتي في سياق تخصص الاقتصاد الدولي.
- يعتبر موضوع مناخ الاستثماري من الموضوعات المتجددة في الساحة الاقتصادية.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية ببحث في هذا الموضوع الهام، وفتح المجال أمام البحوث المستقبلية للتعمق في هذا الميدان.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تعريف المستثمرين الأجانب والمحليين بالمناخ الاستثماري في الجزائر.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي ما يلي:

- التعرف على المناخ الاستثماري وتحديد الإطار العام المشكل له.
- تحليل وتقييم الجهود المبذولة لتحقيق مناخ استثماري ملائم في الجزائر.
- تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.
- تحديد عوائق مناخ الاستثمار في الجزائر التي تعتبر حاجز إمام تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إليها.

سادسا: المنهج المتبع وأدوات الدراسة

لقد انتهجنا في الفصل الأول على المنهج الوصفي وذلك من خلال إبراز المفاهيم المتعلقة بالمناخ الاستثماري واهم مؤشرات قياسه، أما فيما يخص الفصل التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل واقع المناخ الاستثماري بالجزائر مع التطرق إلي مختلف التحديات والعواتق التي توجهه.

أما فيما يخص الأدوات المستعملة في الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة متنوعة من المراجع والكتب والمذكرات وتقارير الهيئات الرسمية والمحلية.

سابعا: موقع البحث من الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مناخ الاستثمار نذكر منها:

- دراسة سامية دحماني بعنوان" تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر" ,رسالة ماجستير جامعة الجزائر,2001 وتوصلت الدراسة الى إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

- دراسة حسين بن ناجي بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر" مجلة الجندول, السنة الثالثة،العدد 24،سبتمبر 2005، وتوصلت الدراسة الى ان العائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار وهو ما أثر سلبا على صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.
- دراسة عبد المجيد تيماوي،مصطفى بن نوي،بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري–حالة الجزائر. الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17–18 أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، وتوصلت الدراسة الى الجزائر تقع في درجة متأخرة في مؤشرات التقييم مقارنة بالدول المجاورة، فقد أصبح ينظر للجزائر بأنه بلد يتميز بعدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد وعدم استجابة الأنظمة الإدارية لتطلعات المستثمرين الذين يشكون البيروقراطية الإدارية وعدم الثقة في النظام القضائي في تسوية النزاعات المحتملة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في فترة الدراسة.

ثامنا:حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

- الإطار المكاني: تنحصر هذه الدراسة في حالة الجزائر.
- الإطار الزماني: تتمثل في الفترة (2006–2016).

تاسعا: صعوبات الدراسة

تتمثل في قصر فترة البحث في الموضوع مما لا يسمح بالالمام بجميع جوانبه والذي يعتبر من المواضيع المتشعبة والمرتبطة بالكثير من المتغيرات الاقتصادية.

عاشرا: هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة الى فصلين على النحو التالي: تناول الفصل الأول عموميات حول المناخ الاستثماري حيث تم تقسيمه الى مبحثين تناول الأول: ماهية المناخ الاستثماري والمبحث الثاني تطرق الى مؤشرات قياس المناخ الاستثماري الدولية والاقليمية، بينما تناول الفصل الثاني تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وقسم إلى مبحثين المبحث الأول تحدث عن تطور الأرضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر والمبحث الثاني تطرق لتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.

الفصل الاول

عموميات حول المناخ الاستثماري

الفصل الأول: عموميات حول المناخ الاستثماري

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري وتعدد تعاريفه إلا أن أغلبيتها تتفق على أنه مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية ذلك أن المستثمرين الأجانب لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.

تلعب المؤشرات الدولية والإقليمية دورا هاما في قياس مدى كفاءة مناخ الاستثماري حيث أن العديد من الدراسات أثبتت أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب القطر في بعض المؤشرات وبين مقدار ما يستضيفه بين استثمار أجنبي، حتى وإن لم تصل إلى درجة الدقة الكاملة، فإنما حتما تعد من محسنات القرار وبذلك فهي تدخل في حسابات رجال الأعمال وصناع القرار.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري

المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري ومكوناته

المناخ الاستثماري يعتبر من بين أهم المميزات التي يمكن للمستثمر الأجنبي التركز عليها، حيث أن الاخير يقوم بدراسة ظروف المناخ الاقتصادي، الذي يتوفر في الدولة المستضيفة له، أي أنه يشغل محور أساسي لعملية تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته

الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري

لا يمكن نقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا كان هناك مناخ استثماري ملائم يساعده على تحقيق أهدافه ,حيث توجد تعاريف عديدة لمصطلح المناخ الاستثماري نذكر منها:

المناخ الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر.[1] وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة) والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر.

[1] النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص126.

المناخ الاستثماري هو البيئة التي يمكن للقطاع الخاص–الوطني– الأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار.[1]

كما عرفه تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مربحة كما يشير التقرير أيضا إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار وذلك من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر نوفر الأمن، والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر.[2]

وفي الأخير يمكننا القول أن مناخ الاستثمار هو عبارة عن جملة من الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والقانونية والاجتماعية والثقافية والتي تأثر في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين المحليين والأجانب الحاليين والمحتملين مستقبلا, بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواءا أكان ايجابا أو سلبا.

الفرع الثاني: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين الشمس، مصر، ديسمبر2007، ص07.

[2] غريب بو لرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012، ص106.

ومواجهة التغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.[1]

تكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:

– العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرص الاستثمار في جميع المجالات.

– توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

– التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل إعمال القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي.

– إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة تتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي يفرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

ينطوي المناخ الاستثماري على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب الاستثمار من عدمه، وهذه المقومات والمكونات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة

[1] علي لطفي، مرجع سابق، ص ص33–43.

تكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمه، نذكر هذه المقومات بإيجاز فيما يلي:[1]

الفرع الأول: المناخ السياسي والأمني

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري حيث عدم توافر كل من الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الإدخال وبالتالي خفض معدلات الاستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا، حيث يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:[2]

- النمط السياسي المنبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا ودكتاتوريا.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: المناخ الثقافي والاجتماعي

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرر ذلك من خلال:

أ- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ط1، ص198.

[2] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط1، ص91.

ب- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

ج- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.

د- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.[1]

الفرع الثالث: المناخ الاقتصادي

يمكن ذكر أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

أ-مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.

ب-مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

ت-درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

ث-مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات.

ج-درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر.

ح-مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.

خ-مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات تضخيم.

د-درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص ص92-93.

الفرع الرابع: المناخ القانوني

هو عبارة عن مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار،[1] وهذه الأخيرة تتمثل في كل من (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون حماية المستهلك، قانون الأسعار، الحوافز والضمانات، النظام الضريبي الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية البيروقراطية).[2]

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه إلى أي دولة في أي لحظة يريد تتنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.[3]

[1] عبد الحميد برحومة، عنترة برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة حالة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 31، 2012، ص230.

[2] دحماني سامية، تقييم المناخ الاستثماري ودوره فيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1988–1998)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر03، 2001، ص 73.

[3] يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بافقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 2006، ص5.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري

تعتمد بعض الهيئات والمنظمة الإقليمية والدولية لقياس المناخ الاستثماري إلى مجموعة من المؤشرات وصنفت إلى صنفين دولية وإقليمية نوجزها فيما يلي:

المطلب الأول: مؤشرات قياس مناخ الاستثماري الدولية

وتتمثل في المؤشرات الصادرة من الهيئات الدولية والتي نفصلها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

حيث تهدف كل من الوكالات والهيئات المهتمة بكل من تحليل وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات للاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس التي تواجهها.[1] بحيث تشتمل على مجموعة من المؤشرات تتمثل في كل من:

أولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار فهو يغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر،[2] وهو يتكون من 3 مؤشرات:

[1] زايدي بلقاسم، البشير عبد الكريم، اثر المخاطر الفطرية في الاستثمارات الأجنبية، حالة الجزائر، (دراسة قياسية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد5، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2010، ص34.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002-2010، ص97.

1- مؤشر المخاطر السياسية

يندرج فيه 12 متغيرا هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية ، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

2- مؤشر تقويم المخاطر المالية

هذا المؤشر يشتمل على 5 متغيرات هي :نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأسهم من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.

3- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية

وتوجد فيه 5 متغيرات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر فيها كما يلي:[1]

*80-100---- درجة مخاطرة منخفضة جدا.

*70-79.5---- درجة مخاطرة منخفضة.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007، مرجع سابق، ص98.

*60-69.5---- درجة مخاطرة معتدلة.

*50-59.5---- درجة مخاطرة مرتفعة.

*0-49.5---- درجة مخاطرة مرتفعة جدا.

ثانيا: مؤشر البورومني (Euromony) للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة البورومتي بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقيس هذا الأخير قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الخارجية الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها. وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه ويغطي هذا المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. حيث أنه يقوم بترتيب الدول حسب النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها الفطرية أقل.

-مكونات المؤشر

المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. [1]

ثالثا: مؤشرات الكوفاس للمخاطر القطرية

صدر هذا المؤشر منذ عام 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (الكوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدولة على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2006، مرجع سابق، ص ص، 98-99.

[2] المرجع نفسه، ص67.

المؤشرات الفرعية

- مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية.
- مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة.
- مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

يصنف هذا المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1-مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4.

2-مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف: B.C.D.

فهو بدوره يغطي 164 دولة من بينها 20 دولة عربية.

رابعا: مؤشر الأنستبتيوشتال أنفستور لتقييم القطري

يصدر عن مجلة الأنستبتيوشنال أنفستور منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام في مارس وسبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، فهو يغطي 173 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2005 ، مرجع سابق، ص99.

خامسا: مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية

يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود.[1]

الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، ويقيس قدرة الاقتصادية العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط والطويل.[2]

مكونات المؤشر

ويتكون من مؤشرين هما مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال التنافسية.

أ-مؤشر النمو للتنافسية: هو مؤشر مركب يحسب تنافس الاقتصاد الكلي ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، ويتراوح المؤشر بين واحد (أدنى درجة تنافسية) وسبعة (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

ب-مؤشر الأعمال التنافسية

هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين:

[1] عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، (2010/2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص17

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، مرجع سابق، ص ص 68-69.

- مؤشر عمليات وإستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة).
- المؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.[1]

الفرع الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية

حيث تم الاعتماد على هذا المؤشر منذ عام 1995، ويصدر هذا الأخير من طرف معهد (هبرتاج فاوند سيت) وصحيفة "وول ستريت" سنويا فهو يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثيرها ذلك على الحرية الاقتصادية للمجتمع فهو يستند على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل كل من "السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء، والتشريعات والإجراءات، تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.[2]

دليل المؤشر

*(1–1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

*(2–2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

*(3–3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

*(4–5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2009، مرجع سابق ص233.

[2] عمر يحياوي، مرجع سابق، ص18.

ونقصد بالحرية الاقتصادية هي: حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة.[1]

الفرع الرابع: مؤشر التنمية البشرية

يصدر هذا المؤشر من طرف برنامج الأمم المتحدة الائتماني تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990، ويتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 177 دولة في إطار ثلاثة مجموعات تعكس مستويات التنمية (مرتفع، متوسط، ضعيف)، وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة من ناحية احتساب معدل الدخل الفردي، وأضيفت إلى مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر الفقر للدول المتقدمة لجلب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل البلد.[2]

مكوناته: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة.

دليل المؤشر

*مؤشر تنمية بشرية عالي (80% فأكثر).

*مؤشر تنمية بشرية متوسط (50%-79%).

*مؤشر تنمية بشرية ضعيف (أقل من 50%).

[1] عمر يحياوي، مرجع سابق، ص 18.

[2] عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص180.

الفرع الخامس: مؤشر الاستدامة البيئية

هذا المؤشر يصدر من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض بجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001، ويتكون من 20 متغيرا أساسيا تشمل 68 عنصرا ينقسم إلى المحاور التالية:

- قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية.
- الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي.
- مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية.
- القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية.
- مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.[1]

الفرع السادس: مؤشر سهولة أداء الأعمال

هو عبارة عن مؤشر فرعي جديد أستحدث سنة 2005، ضمن تقرير بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004، عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، فهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، فهو يضم 175 دولة سنة 2006، منها سبع عشر (17) دولة عربية.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2002 ,مرجع سابق، ص103.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار العدد الفصلي الثالث، الكويت 2006، ص11.

الفرع السابع: مؤشر الشفافية

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين/ألمانيا، مؤشر الشفافية أو (مؤشر النظرة للفساد)، منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي النساء في الدولة في تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها.[1]

مكونات المؤشر

يستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا تقوم به 7 مؤسسات دولية متنقلة من أجل رصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تواجههم عندها تنفيذها ومعرفة نظرتهم حول مدى تفشي ظاهرتي الفساد والرشوة.

دليل المؤشر

*صفر— يعني درجة فساد عالية.

*10— يعني درجة شفافية عالية.

*ما بين صفر—10 مستويات مندرجة من الشفافية (النظرة للفساد).

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص165.

الفرع الثامن: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد

لقد تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001.[1]

يهدف هذا المؤشر الى التعرف على مدى نجاعة جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد، يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي في نشاطها المحلي والخارجي، وفي خلق وظائف في سوق العمل.

وفي تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشر من مقارنين هما:

1- مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد

يستند هذا المؤشر إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة.

2- مؤشر الإمكانيات

لهذا المؤشر8 عوامل يستند اليها هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، تصنيف القطر السيادي.

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص167.

وفقا لمؤشر الأداء، فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي.

ووفقا لمؤشر الإمكانيات التي تتراوح بين صفر وواحد وتحسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير.

الفرع التاسع: مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة

يصدر هذا المؤشر عن هيئة الشؤون المالية منذ عام 1996 وذلك قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للاستثمار ويشمل هذا الأخير حوالي 70 دولة من الدول الناهضة من بينها الجزائر.

مكونات المؤشر

- مؤشر البيئة الاقتصادية: ويعتمد على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى توسع استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري الإقليمية

وهي مؤشرات مستحدثة خاصة بالدول العربية وهي تضم كل من:

أولا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر الضمان)

لقد تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهذا ابتداء من عام 1996 بحيث يتيسر هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر الصرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.[1]

ثانيا: مؤشر تقرير التنافسية العربية

يصدر هذا المؤشر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت منذ سنة 2003، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤتمر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين:

- العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية.
- العوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكامنة.

وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012، أربعة أعداد من تقرير التنافسية العربية.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، مرجع سابق، ص28.

[2] منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص27.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن المناخ الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والقانونية والاجتماعية والثقافية والتي لها تأثير على النشاط الاستثماري، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما أننا تطرقنا أيضا إلى أهميته وإلى أهم مكوناته التي تعتبر دعامة له ويتم قياس مناخ الاستثمار بواسطة عدد من المؤشرات سواء أكانت دولية منها أو إقليمية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين، والتي حتى ولم تصل إلى الدقة المطلوبة إلا أن لا يمكن الاستغناء عنها من أجل اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

الفصل الثاني

تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

الفصل الثاني: تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

تسعى مجموعة من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية أملة في ذلك المساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب عمل جديدة، بحيث تقوم هذه الدول بتوفير الشروط اللازمة لقدوم هذه الاستثمارات ذلك بتقديم جملة من الحوافز الضمانات المختلفة سواء كانت مالية أو تسجيلات إدارية والضمانات القانونية.

فالجزائر و كغيرها من الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن هذه الأخيرة بذل جهد كبير ومستمر من أجل تهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم لذلك، وهذا من خلال إصدار عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في فترة التسعينات والألفية الثالثة، حيث صاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

كما سارعت الجزائر إلى تنفيذ مختلف الإصلاحات من أجل تكيف اقتصادها مع التحديات العالمية الراهنة، وهذا التوجه الجديد كان له انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك بمقاييس مختلفة فيما يتعلق بحصة الدولة منها أو مخزونها وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المبحثين المواليين:

المبحث الأول: تطور الأرضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم المناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: تطور الأرضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر

وضعت الجزائر قوانين تشريعية للاستثمار التي تسمح من خلالها بمواكبة التغيرات المحلية والتغيرات في الاقتصاد العالمي وهذه الأخيرة في الواقع تدخل في إطار تحسين مناخ الاستثمار طالما أنها تحدد وتؤثر على العلاقات الناشئة بين مختلف الأعوان في العملية الاستثمارية.

ولذلك حاولت الجزائر التحسين في ظروف وأوضاع مناخ الاستثماري وهذا بالضغط على مكوناته هادفة في ذلك إلى الرفع من الحجم الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ،الا أنها و في كل مرة تحاول جاهدة العمل على تحسين من قانون الاستثمارات وقدمت ضمانات من أجل تفادي المخاطر المتوقعة، وعلى ضوء هذا سوف نحاول في هذا المبحث أن نستعرض تطور الأرضية التشريعية لقوانين الاستثمار والضمانات الممنوحة للمستثمرين في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر

مرت قوانين الاستثمار في الجزائر بعدة مراحل، الا أنها كانت مختلفة باختلاف التوجهات الاقتصادية التي تعد جميع أهدافها لتنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر نوجزها كما يلي:

أولا: قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14

صدر القانون 90-10، في تاريخ 1990/04/14، والمتعلق بالنقد والقرض، وكان يهدف هذا القانون إلى تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظيم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات، وتحديد مهام البنك المركزي (بنك الجزائر).

وقد حدد هذا القانون العلاقة بين حركة رؤوس الأموال مع الخارج، وحدد مجموعة من القواعد والمبادئ نذكر منها:[1]

-التأكيد على اللجوء إلى التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي يمكن أن تحدث بينها وبين المستثمر الأجنبي.

-تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.

-يقوم بنك الجزائر بالحرص، والسهر على تطبيق القوانين التنظيمية، ويضمن حقوق المستثمرين الأجانب، والمتعلقة بالتأميم ونزع الملكية.

-عملية قبول الاستثمار، يخضع إلى الرأي بالمطابقة، ويتم تقديم الطلب إلى مجلس النقد والقرض، وخلال شهرين إذا لم يبلغ المستثمر، بقرار مجلس النقد والقرض، يعتبر طلبه مرفوضا.

ثانيا: المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05

إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05، والمتعلق بترقية الاستثمار، يصب في الاتجاه الذي اتخذته السلطات الجزائرية، وهو التوجه نحو اقتصاد السوق ومباشرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتميزت الظروف التي ظهر فيها بعجز الدولة عن تحقيق الحاجيات الأساسية، وتدهور الخدمات الاجتماعية، وتفشي الأزمة الاقتصادية مع ارتفاع الديون الخارجية، يعتبر هذا القانون المتعلق بترقية الاستثمار، نقطة تحول، وقفزة نوعية كبيرة في مجال التشريع الخاص بالاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ويعد الإطار

[1] قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 1990/04/18.

المنظم له، بما تضمنه من شروط جاذبة، وتسهيلات، وتدابير تشجيعية، وتحفيزية قصد ترقيته، وتطويره، [1] ومواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية الحاصلة.

فبفضل هذا القانون، فتحت الجزائر الباب للرأس المال الخاص الوطني، والأجنبي من أجل الاستثمار، وأعفاه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، وترك الحرة للمستثمرين مع الحفاظ على الضوابط، التي تلزمهم خدمة هذا الجانب من النشاط بإعطائه معايير قانونية تسمح بمسايرة الانفتاح، وتطوير التقنيات من أجل تعزيز التطور، بالمساهمة في تنمية القدرات الإنتاجية الوطنية، والتقليل من الاستيراد، والتبعية الاقتصادية، وقد نظم هذا القانون مختلف المبادئ، والقواعد، والإجراءات المنظمة لدخول المستثمرين الأجانب، ومعاملتهم، والنشاطات المرخصة من حيث الاستثمار فيها، إلى جانب مختلف الامتيازات، والحوافز، والضمانات الممنوحة لهم، وترتكز فيما يلي:[2]

-يحظى الأشخاص الأجانب، بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص المحليون، من حيث الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستثمار.

-عدم فرض تشكيلات ثقيلة، ومعقدة، بهدف تسهيل إجراءات عملية عقد الاستثمار في الجزائر.

-استبعاد كل المعوقات، التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت مباشرة، أو مبنية على أساس الشراكة.

-تقديم التسهيلات للاستثمار على المستويين الجبائي، والجمركي.

---

[1] *AHMED. BOUYACOUB، Les investissements étrangèrs en Algérie (1990-1996)، revue، Algérienne d'économie et gestion، université d'Oran، Algérie، N°2، Mai1998، p42.*

[2] المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

-حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر، والواجب على المستثمرين مراعاتها.

وتوالت بعد ذلك عملية إصدار المراسيم التنفيذية مكملة، ومدعمة للمرسوم السابق وهي في أغلبها تعلقت بإنشاء الهيئة المخولة لها صلاحية الإشراف على تنظيم الاستثمار وتسهيل اتخاذ التدابير المختلفة بشأنه، إلى جانب مختلف أنظمة تحفيزه....إلخ.

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار سنة 2001

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، فقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، إذ يفتح هذا القانون المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار كل النشاطات، [1] كإقامة وإنشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي، والمساهمة في عملية الخوصصة الكلية أو الجزئية والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها عن طريق المساهمات المالية والعينية.[2]

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تطوير الاستثمار، أنشأ القانون هيئتين أساسيتين للاستثمار:

-المجلس الوطني للاستثمار.

[1] الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 22أوت 2001.

[2] بولحجل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري حالة الجزائر(1990_2011)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر 03، 2013/2012،ص96.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

ومن خلال هاتين الهيئتين تبدو مسألة ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر قد أخذت بعدا جديا ورسميا أكثر من أي وقت مضى وذلك بكون الهيئتين تنتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية ألا وهو رئاسة الحكومة، كما أن التسهيلات والضمانات الممنوحة من قبل هاتين الهيئتين للمستثمرين الأجانب والوطنيين، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية:

رابعا: الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003

تم إصدار هذا الأمر، نظرا لعدة أسباب وظروف التي دعت إلى ذلك نذكر منها، ما يلي:[1]

- الانفتاح المتزايد للاقتصاد، وحرية التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

- سياسة الصرف لا تقتصر على تسيير التوازنات القريبة المدى فقط، بل يجب أن تتعداها إلى التوازنات الداخلية، والخارجية، لمجمل المؤسسات الاقتصادية، ومنها الخزينة.

-تصاعد المديونية العمومية الداخلية، والخارجية.

-التطور الحاصل في الشراكة الأوروبية، والمنظمة العالمية للتجارة، والانفتاح المتزايد لقطاع الخدمات على الاستثمار الدولي، مما يحتم على الجزائر تنظيمها لسوق الصرف.

وأهم ما جاء في هذا الأمر، فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

[1] الأمر 03-11، المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 2003/08/27.

-يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك، ومؤسسات مالية لوحدهم، حيث نصت المادة 84 و85 من الأمر رقم 11/03، أن يسمح للبنوك، والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر.

-السماح بتحويل المداخيل، والفوائد، وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصت عليه المادة 126 من الأمر رقم 11/03 "رؤوس الأموال وكل النتائج، والمداخيل، والفوائد والإيرادات، وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل، يسمح بإعادة تحويلها، وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر".

خامسا: الأمر التشريعي رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006

لقد جاء الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والموافق لـ 19 جمادي الثاني 1427 مكملا ومعدلا للأمر 03/01 الموافق 20 أوت سنة 2001، [1] والمتعلق بتطوير الاستثمار، من خلال إدخال التعديلات التالية:

-تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[2] لطلبات المستثمرين والمرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تحل إلى ثلاثين يوما فقط وهذا من شأنه أن يخلف من ثقل الإجراءات الإدارية التي يعاني منها المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة.

-تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والمتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرون الأجانب على

[1] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2006/07/19.

[2] للاطلاع أكثر على المعلومات أنظر إلى المرسوم التنفيذي رقم 06/365 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الموافق لـ 16رمضان 1427 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

خلاف ما كان موجود في القانون السابق حيث كانت هذه المزايا محددة وموحدة لكل المشاريع.

-إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.[1] كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار حيث يتكون من ثمانية وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يسهر هذا المجلس على إعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار.

كما يوجد عدد من المراسيم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار نذكر منها:[2]

-المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 جانفي 2007 حدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحدد في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمار.

-المرسوم التنفيذي رقم 98-08 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك.

-المرسوم التنفيذي رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009، أين تبنت فيه الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي نظرا للتغيرات التي أحدثتها في نظام الاستثمار الأجنبي.

---

[1] للاطلاع أكثر على المعلومات ارجع إلى المرسوم التنفيذي رقم 06/355 المؤرخ في 9أكتوبر 2006 الموافق لـ 16 رمضان 1427، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره.

[2] فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص37.

المطلب الثاني: تطور الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر بالعديد من التغيرات لتهيئة وخلق مناخ مناسب، لاستقطاب الاستثمارات، وهذا في إطار الإصلاحات التي قامت بها، ونشأت من خلالها أجهزة وهيئات تشرف وتتابع المشاريع الاستثمارية، والتي كانت بمثابة الإدارة الفعالة في تحريكها، نتعرف عليها كما يلي:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

هو عبارة عن جهاز لدعم الاستثمارات وتطويرها في الجزائر، بحيث يشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم بالمهام التالية:[1]

*إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.

*يقترح صياغة المشاريع الاستثمارية وأولوياتها.

*المصادقة على المشاريع اتفاقيات الاستثمار.

*تحديد المبلغ التقديري لمخصصات الميزانية الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار بحيث تتكون عضوية المجلس من جميع الوزراء المكلفين بمسائل اقتصادية وهم وزراء المالية، المساهمة وترقية الاستثمار، الداخلية والجماعات المحلية، التجارة، الطاقة والمناجم الصناعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العمرانية، الوزير المكلف بالتعاون.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

وبموجب الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، وبموجب المادة 06 منه، أنشأت هذه الوكالة وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي رقم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 2012/12/24 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.

01-282، في 24 سبتمبر 2001، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

وتعتبر الوكالة طبقا لذلك المرسوم المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشأ الشبابيك اللامركزية ومكاتب تمثل في الخارج حيث يتولى وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات (وزير المساهمة وترقية الاستثمار) المتابعة العملية لجميع أنشطتها.[1]

ومن بين مهامها ما يلي:[2]

*ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

*تستقبل وتنصح وتصحب المستثمرين على مستوى هيكلتها المركزية والجهوية.

*تحرص على التنفيذ المتفق عليه من مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب) قرارات التشجيع على الاستثمار.

*تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات.

*التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

*منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، الصادرة في 2001/09/26، المادة (1)، ص8.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، منشورة على الموقع *http://www.Andi.Dz*، تاريخ الزيارة 8 مارس 2018 على الساعة 10،45.

ثالثا: الشباك الوحيد غير المركزي

هو عبارة عن جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو في آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:[1]

*تأسيس وتسجيل الشركات.

*الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

*المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

رابعا: وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)

تأسست سنة 1993 وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمارات، حيث نصت المادة 07 من هذا المرسوم على إنشاء هذه الوكالة ودعمها ومتابعتها، ولقد دعم قرار نشأتها، بصدور المرسوم التنفيذي رقم 94-319 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1994 والمتعلق بنشأتها وتحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها، ومن بين مهامها نذكر ما يلي:[2]

*دعم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

*العمل على ترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتطويرها.

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20اوت2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ22 اوت 2001

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادر في 1994/10/17، ص02.

*ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعاقد عليها.

*وضع المعلومات المتعلقة بممارسة الاستثمار تحت تصرف المستثمرين.

*ضمان توزيع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار من خلال نشر القرارات المتعلقة بالاستثمار.

*تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار.

خامسا: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)

لقد جاءت هذه الأخيرة تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري، وتحديد صلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات ومن أجل هذه الأخيرة قامت السلطات العمومية بتأسيس هذه الوكالة بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 2007/04/23، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بحيث نصت المادة 03 من المرسوم على أنه يمكن للوكالة أن تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة للعقار الاقتصادي العمومي، فالوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي بمثابة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري حيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل إثبات سوق العقار الاقتصادي وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمار ومن بين مهامها ذكر ما يلي:

***التسيير والترقية والتنظيم العقاري:** تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار.

***الوساطة العقارية:** تسير عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات.

***ملاحظة وإعلام:** الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي.

***ضبط السوق العقاري والمنقولات:** المساهمة في انبثاق سوق العقاري الموجه للاستثمار.

في حين أن المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي نصت عليه المادة (03) من المرسوم الذي سبق ذكره تتكون من:[1]

***الأصول الفائدة للمؤسسات العمومية الاقتصادية**

يقصد بها الأراضي الغير المستغلة أو لا غاية لها.

1- أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي.

2- أراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر انسابا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط.

3- الأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادر في 1994/10/17، ص03.

4- الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

***الأصول المتبقية:** (عقارات ومباني) الذاتية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.

-أدوات الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري[1]

*بنك المعلومات.

*جدول أسعار السوق.

*ملحوظات حول سوق المنقولات والعقار.

ويسير الوكالة مجلس الإدارة، ويديرها مدير عام ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المهتمة وفي حين أن المدير العام يتم تعيينه بمرسوم.

المطلب الثالث: الضمانات الممنوحة للمستثمرين

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادر في 1994/10/17، ص03.

الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية

قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، بعدما كانت رافضة لمدة طويلة خوفا من تقييم سيادتها ومصالحها، حيث أن معظمها عقد بعد سنة 1990، وهذا بعد توفير الجو الملائم للانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولغرض تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية نذكر منها: الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1990 الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبرغ في 1991.[1] وفرنسا 1993.[2] مع رومانيا.[3] وبخصوص الضمانات التي تمنحها هاته الاتفاقيات للمستثمرين تشمل ما يلي:

أولا: الضمانات المالية

وهي تتمثل في ضمان التحويل وحرية التحويل كل الفوائد والأرباح غير الموزعة والصافية والعوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية وكذا التعويضات المترتبة عن نزع الملكية في أجال تتحدد حسب كل اتفاقية ثنائية بين الجزائر والبلد المتعاقد، كما تمنح الضمانات المالية حق التعويض عن الحوادث التي يتعرض لها المستثمر على أحد أقاليم إحدى الدول المتعاقدة وحق التعويض عن التأميم ونزع الملكية وما شابه ذلك، كما يدخل ضمن الضمانات المالية أن التعويض يجب أن يقم بصورة سريعة ومناسبة وفعلية ولا يجب أن يقل امتياز عن ما يستفيد به مستثمري الدولة المستضيفة.

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 1990/10/05 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبرغ المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 24 أفريل 1991.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 1994/01/02 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 1993/02/13.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 1995/03/25 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات الموقع عليها بمدريد يوم 1994/12/23.

ثانيا: الضمانات القانونية

تشير الاتفاقيات الثنائية إلى عدم اتخاذ إجراءات غير مبررة أو تمييزية يمكن أن تعرقل قانونيا أو فعليا، صيانة الاستثمارات والانتفاع بها أو تصفيتها، كما أن الدولة المتعاقدة لا تلجأ إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة لها إلا بشروط معينة تتمثل في ضرورة المنفعة العامة، عدم التميز بين المستثمرين، وضرورة التعو

ثالثا: الضمانات القضائية

نصت أغلب الاتفاقيات الثنائية على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي كضمان للمستثمر الأجنبي في حالة نشوب نزاع يتعلق بالاستثمار بين الدولة المضيفة والمستثمر كما نصت الاتفاقيات على إمكانية الرجوع إلى المحاكم الوطنية التابعة للدولة المضيفة.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الإقليمية

أبرمت الجزائر اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990،[1] وذلك بعد السنة ونصف من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي وبخصوص الضمانات في هذه الاتفاقية تشمل ما يلي:

أولا: الضمانات المالية

وتتمثل في حرية التحويل بدون آجال لرؤوس الأموال وعوائدها وأي مداخيل أخرى تتعلق بالاستثمار، كما توفر الضمانات المالية حق التعويض عن الأضرار التي تجيب الاستثمار حين أن التعويض قد يكون نقدي أو عيني حسب الحالة.

كما تتمثل أيضا في تعويض عن التأميم وضمانات الاستثمار، ولا يمكن التأميم أو انتزاع استثمارات رعايا أي أحد من الأطراف إلا بشروط معينة تتعلق بالمصلحة العامة للبلاد

[1] المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر1990 المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات بين دول المغرب العربي.

المضيفة أو أن تمس المستثمرين المحليين والمقاربة دون تمييز، كما يمكن ضمان تعويض في حالة حدوث أضرار من طرف هيئات دولية تجارية كما تنص عليه الاتفاقية.

ثالثا: الضمانات القضائية

نصت هذه الاتفاقية على فك النزاعات التي يمكن أن تحدث بين الدولة المضيفة والمستثمر وذلك بعرضها على الهيئة القضائية لدول اتحاد المغرب العربي، أو محكمة الاستثمار العربية طبقا للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس أموال العرب في الدول العربية أو هيئات التحكيم الدولية المتخصصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار التي تتمثل في المركز الدولي للفصل في المنازعات الخاصة بالاستثمارات.

كما تبنت الجزائر الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في المؤتمر 10 للقمة العربية سنة 1980 بالأردن وذلك بهدف حماية المستثمر العربي والتنقل الحر لرؤوس الأموال العربية داخل الدولة العربية كما تهدف إلى حل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة بالطرق الودية أو عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي أو إلى محكمة الاستثمار العربية في إطار هذه الاتفاقية.

الفرع الثالث: الاتفاقيات متعددة الأطراف

انضمت الجزائر بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف حيث صادقت على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، [1] ودخلت في الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.[2]

[1] الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995، المتضمن على الموافقة على الاتفاقية المنظمة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

[2] الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995، المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

فبالنسبة للاتفاقية الأخيرة، فإن المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلق بالاستثمارات أنشئ بغرض توفير وسائل الصلح والتحكيم للفصل في الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التي قد تنشأ بين الدول المتعاقدة حيث ينص في قانونه على أن النزاع يفصل فيه حسب القواعد القانونية التي اختارها الأطراف، وعند عدم الاتفاق بين الأطراف يطبق قانون الدولة المضيفة الطرف في الخلاف بما في ذلك القواعد المتعلقة بتنازع القوانين وكذلك مبادئ القانون الدولي.

أما بالنسبة للاتفاقية الدولية لإنشاء الوكالة لضمان الاستثمار فقد صادقت عليها الجزائر سنة 1995، وقد أنشئت هذه الوكالة تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص إلى الدول النامية الأعضاء حيث تقوم الوكالة بـ:

-إصدار ضمانات بما في ذلك التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح الاستثمارات في دولة العضو.

-القيام بأوجه النشاط المكملة المناسبة التي تستهدف تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية الأعضاء.

- ممارسة أية صلاحيات ثانوية أخرى كلما كان ذلك ضروريا أو مرغوبا فيه لخدمة الهدف منها.

كما تقوم الوكالة بتغطية مجموعة من المخاطر تتمثل أساسا في تحويل العملة، التأميم والإجراءات المماثلة، الإخلال بالعقد، الحروب والاضطرابات المدنية وفي الأخير فإن الجزائر هي عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعتبر مؤسسة إقليمية عربية تهدف إلى توفير الضمان للاستثمارات والائتمان على الصادرات فيما بين الأقطار العربية

وذلك ضد المخاطر غير التجارية التي تشمل التأميم والمصادرة ونزع الملكية، عدم القدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر، الحروب والفتن الأهلية.

كما تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المحملة لتوفير الضمان، وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

وفي ظل كل هذه الاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائر على المستوى الدولي، فهي بذلك تريد توفير الضمانات للمستثمرين الأجانب مما يساعد على توفير مناخ ملائم للاستثمار.

المبحث الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

سعت الجزائر للخروج من دائرة الدول التي تعاني من الاختلالات في نظامها الاقتصادي، وذلك بناءا على الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها، وهذا ما رأيناه في تطور الأرضية التشريعية للاستثمار هذا من أجل تحسين مناخ الاستثمار وتغطية جوانب القصور في الضمانات الممنوحة والمزايا المتعددة، وكذلك معرفة وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

بينت الكثير من الدراسات أنه توجد صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر في بعض المؤشرات وبين مقدار جاذبيته للاستثمار وهذا ما سنحاول معرفته من مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها.

الفرع الأول: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات، حيث تنبع أهمية المناخ الاستثماري في أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

أولا: معدل النمو الحقيقي :بتحليل تطور النمو الحقيقي ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (01) تطور النمو الحقيقي في الجزائر من(2006-2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الحقيقي%	2	3	2،4	2،4	3،3	2،83	3،3	2،81	3،84	3،99

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على البيانات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، ص ص9-12.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2016.

يتبين من الجدول ما يلي:

- تذبذب في النمو الاقتصادي حيث ارتفع من 2% سنة 2006 الى 3% سنة2007 ليتراجع الى 2،4 سنتي 2008 و2009، ويعاود الارتفاع سنة2010 الى3،3%.

ثانيا: معدل التضخم: بتحليل التضخم ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2006-2015)

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم%	2،3	3،6	4،9	5،7	3،9	4،5	8،91	3،25	2،91	4،78

من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، ص ص9-12.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2016

يتبين من الجدول ارتفاع معدل التضخم من2،3% سنة 2006 الى5،7% سنة2009 ليتراجع الى3،9% سنة2010.

ثالثا: الموازنة العامة: بتحليل تطور الموازنة العامة عبر السنوات ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يمثل تطور الموازنة العامة في الجزائر (2006-2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموازنة العامة بالمليار دولار	15،8	5،9	13،1	9،5-	1،7-	0،87-	8،54-	1،91-	10،22-	11-

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على البيانات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، ص ص9-12.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2016.

يتبين من الجدول انخفاض في قيمة الموازنة العامة من 15،8مليار دولار سنة 2006 الى5،9 مليار دولار سنة2007 لترتفع الى13،1 مليار دولار سنة2008 ثم تحولت

الى عجز سنتي 2009 بقيمة(-9،5 مليار دولار) وفي سنة 2010 انخفض العجز الى-1،7 مليار دولار.

الفرع الثاني: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل معرفتنا لمكانة الجزائر في بعض المؤشرات المتعلقة بقياس جاذبية مناخ الاستثمار، ولهذا سوف نقف على أهم المؤشرات الدولية والإقليمية صادرة من طرف بعض المنظمات والهيئات المهتمة بالاستثمار وذلك راجع لأهمية المؤشرات التي تساعدنا في الكشف عن من مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار بحيث تعددت المعايير التي تصدر عن هذه المنظمات والهيئات لمحاولة قياس المؤشرات المختلفة لعناصر مناخ الاستثمار في الدول وهذا من خلال دراستنا لأهم المؤشرات الدولية الإقليمية.

أولا: موقع الجزائر في تقارير المؤشرات الدولية

توجد هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال في الدول ولقد اعتمد عدد من المؤشرات الدولية على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب، ومن بين المؤشرات الدولية نذكر منها.[1]

1-مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

يبنى هذا المؤشر على أساس مجموعة من المحددات التي لها أثر في تدفق الاستثمارات فهي عبارة عن مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد، بحيث كل مؤشر ينقسم إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية. وبتتبع الجزائر نلاحظ أن موقع الجزائر قد

[1] عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 10، 2012، الجزائر، ص43.

تحسن وهذا بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالاستثمار بحيث أصبحت الجزائر من ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة.

وأما بالنسبة لمؤشر الانستيفيوشنال لأنفشور نلاحظ أن رصيد الجزائر في ارتفاع مستمر وهذا مع مرور السنوات، حيث أصبحت هذه الأخيرة مصنفة من بين الدول ذات المخاطر المعتدلة وذلك ابتداء من سنة 2010.

أما فيما يخص المؤشر الكوفاس فنلاحظ أن هذا الأخير يشهد تحسن في وضعية الجزائر والتي تواجد في درجة (A4) والتي تدل على وضعية المخاطر المعتدلة وهذا عائد إلى التحسن في الوضعية المالية المربحة للجزائر. والجدول التالي يوضح موقع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول(04) ترتيب الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة(2011/أفريل2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	افريل 2015
قيمة المؤشر	68	68	68	67	69
درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق البيانات الموجودة في:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية السنوات من 2006-2016.

يتبين من الجدول ان الجزائر سجلت درجة مخاطرة معتدلة خلال فترة الدراسة مع تسجيل زيادة في رصيدها من المؤشر في بداية سنة2015.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية

هذا المؤشر يسمح لشركات الأجنبية من معرفة قدرة الدول على توفير مزايا تنافسية التي تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى دولة ما.

الجدول رقم (05): الوضعية التنافسية العالمية للجزائر للفترة (2006-2016)

السنوات	عدد الدول	الترتيب
2006	125	76
2007/2006	125	29
2008/2007	128	81
2009/2008	134	99
2010/2009	134	83
2011/2010	134	86
2012/2011	134	87
2013/2012	144	110
2014/2013	148	100
2015/2014	144	79
2016/2015	140	87
2017/2016	138	87

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، لسنوات من 2006 إلى 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 76 سنة 2006 لتتقدم سنة 2007 إلى المرتبة 29 من مجموع 128 دولة هذا ما يعني تحسن مركزها التنافسي على المستوى العالمي، لتتراجع في الترتيب بعد سنة 2007 لتحتل المرتبة 87 سنة 2012 مما يؤكد تراجع مركزها التنافسي. كما أنها احتلت مراتب متأخرة عربيا، مما يدل على تراجع أهمية السوق الجزائري سواء كان بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو الراغبين في الاستثمار الجزائري.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر هذا المؤشر سنويا من طرف البنك الدولي والمؤسسات التمويل الدولية ويعتبر من بين أهم المؤشرات التي من خلالها يقاس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية وبيئة الأعمال في الدولة، [1] كما يعكس هذا الأخير متوسط الأداء خلال سنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي.[2]

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	116	116	125	134	136	136	150	154	158	161	163	156

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، (تقارير مختلفة) متاحة على الموقع:www.ioige.org المطلع عليه يوم 2018/03/21 على الساعة 11:10.

[1] معين النسور، البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، مارس 2008، ص9.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص146.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن الجزائر قد احتلت المرتبة 116 في السنتين 2016 و2017 على التوالي وهذا ما يعني تدهور مناخ الاستثمار فيها، وفي سنة 2012 ارتفع ترتيبها بـ 34 مرتبة عما كانت عليه في سنة 2007 مما بدل على التراجع الكبير لمناخها الاستثماري، وهذا بسبب ارتفاع مؤشر تأسيس المشروع، أين تراجعت في الترتيب بـ 35 مرتبة بين سنة 2006 و2007 رغم التحسن الملحوظ في مختلف المؤشرات الفرعية ورغم تقليص عدد الدول المشاركة أيضا.[1]

إلا أن هذا كله راجع إلى قيام الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات خاصة ببيئة أداء الأعمال سنة 2010، والتي من خلالها تم إقرار لوائح جديدة لتسهيل في كل من تراخيص البناء، وخفض تكلفة نقل الملكية وتخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19% اعتمادا على قوانين جديدة للإجراءات المدنية وزيادة كفاءة المحاكم.[2]

رابعا: مؤشر التنمية البشرية

في هذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 83 عالميا من بين 193 دولة المشاركة في هذا المؤشر لسنة 2014 متقدمة بـ 10 مراتب عما كانت عليه سنة 2013 وبذلك صنفت من بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، [3] وهذا ما يوضحها لنا الجدول لتطورات عبر السنوات.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة الفصلية4، الكويت 2012.

[2] الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر، 2012، منشورة على الموقع *www.ANdi*.

[3] *UNDP، Human Development Report 2015، Work for Human Development، 2015، op.cit، p209.*

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية للفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد الدول	187	194	195	193
الترتيب	96	93	93	83
التصنيف	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-UNDP.Human Development Report 2015، work for. Human Devlopment New York; 2015، p209 (Table1).

-UNDP، Human Development Report 2013، The Rise of the south Human progress in diverse world. New York; 2013، p145 (Table1).

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الجزائر احتلت المرتبة 96 سنة 2011 لتتقدم في الترتيب سنتي 2012 و2013 إلى المرتبة 93، ثم إلى المرتبة 83 سنة 2014 لتنتقل بعد ذلك من دول ذات تنمية بشرية متوسطة إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة للفترة الممتدة من (2012-2014)، وهذا التقدم راجع بسبب التحسن الملحوظ في المؤشرات الفرعية بحيث قدر العمر المتوقع عند الولادة ب، 74.8 سنة. ومتوسط سنوات الدراسة 7.6 وبلغ نصيب الفرد من الدخل الإجمالي ما يقارب 13054 دولار، في حين خصصت حصص من الناتج المحلي الإجمالي لتنفق على كل من الصحة بنسبة 6.6% منه وعلى التعليم 4.3% منه أيضا.

خامسا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

أطلق هذا المؤشر ولأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في تقرير الاستثمار الدولي، وهذا من أجل معرفة مدى جمود القطر في استقطاب رأس المال الأجنبي من جهة، ومدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في النشاط المحلي والخارجي، وخلق وظائف في سوق العمل من جهة ثانية.

حيث أن الجزائر في سنة 2006 كانت ضمن الدول دون إمكاناتها بالنسبة للمؤشرين على حد سواء، ولكن بعد سنة 2007 أصبحت ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض.

وبناءا على تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات، صنفت الانكتاد 14 دولة على مستوى العالم حسب المجموعات الأربعة التالية:[1]

*مجموعة الدول الطليعة (أداء مرتفع وإمكانيات مرتفعة).

*مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض وإمكانيات مرتفعة).

*مجموعة دول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة).

*مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة).

وبناءا على تصنيف الانكتاد فقد جاءت الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض.

[1] *UNCTAD، World investment report، "f di in least developed countries at a glance"، New York and Geneva 2002، p29.*

الفرع الثاني: موقع الجزائر في المؤشرات الإقليمية

واصل صناع القرار إجراء عدد من البحوث والدراسات الجادة بالرغم من كل التحديات العالمية التي لا تخلو بالأزمات والتقلبات الحادة في الأسعار وفي مستويات النشاط الاقتصادي من خلال المؤسسات والهيئات والمنتديات الإقليمية بإصدار عدة تقارير والمؤشرات التنافسية، وذلك من أجل قياس ملائمة وجاذبية بيئة الأعمال، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أولا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية

لقد تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996.

الجدول رقم (08): المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر للفترة الممتدة من (2006-2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	1	3	3	3	3	3	3
درجة السياسة الخارجية	3	3	3	0	3	0	0
درجة مؤشر السياسة النقدية	0	0	0	0	1	3	3
درجة المؤشر المركب	1.33	2	2	1	2.33	2	2
التغير في مناخ الاستثمار	تحسن	تحسن كبير	تحسن كبير	عدم تحسن	تحسن كبير	تحسن كبير	تحسن كبير

دليل المؤشر: أقل من 1= عدم تحسن، من 1 إلى 2= تحسن في مناخ الاستثمار، من 2 إلى 3= تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى:

***تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2006 إلى 2016.**

ملاحظة: تم وقف العمل بهذا المؤشر ابتداءا من سنة 2012.

من خلال الجدول أعلاه تبين تحسن في مناخ الاستثمار وهذا التحسن عائد إلى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط والذي كان له الدور الكبير في زيادة الإيرادات النفطية أين سجل سعر البرميل النفط 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 مما أدى إلى خفض عجز الموازنة وكذلك أدى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية التي سجلت 77.19 دولار سنة 2008 والتي هي أيضا كان لها دور في تحسين رصيد مؤشر سياسة التوازن الخارجي إلا أنه كان هناك خلل في سنة 2009 في سياسة التوازن الداخلي ويعود السبب إلى زيادة النفقات العامة بسبب تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2006-2009، وارتفاع معدلات التضخم أين سجلت معدل 5.70% سنة 2009 نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، بالإضافة إلى انخفاض مؤشري التوازن الخارجي بسبب الأثر الذي خلفته الأزمة المالية العالمية على الدول الأوروبية.

ثانيا: مؤشر التنافسية العربية

يستند هذا المؤشر في حساباته على مقارنة الدول العربية مع مجموعة من دول غير عربية يتم اختيارها لتقارب مستوى التنافسية فيها مع مستوى الدول العربية.

الجدول رقم (09): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الإجمالي للتنافسية
الجزائر	0.39	0.33	0.36
متوسط الدول المقارنة	0.50	0.50	0.50

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2012، ص18.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر في وضعية ضعف في مجال التنافسية وهذا بمقارنتها بمتوسط دول المقارنة، مما يؤكد ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمي والتي بدورها احتلت المرتبة 87.

إلا أن الجزائر لازالت تعاني التأخر في ترتيب مؤشر التنافسية العربية حيث أنها احتلت المرتبة 24 في سنة 2011.

المطلب الثاني: مؤهلات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي

تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تمكنها من جذب واستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أولا: الموقع

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة حيث بلغت مساحة ترابها ما يقدر بـ 2381741 كلم وشريط ساحلي يبلغ طوله 1200 كلم بحيث لهذه الأخير حدود مشتركة مع جميع دول الاتحاد المغرب العربي فهي تحتل المرتبة الأولى عربي من حيث المساحة.

حيث أن هذا الموقع جعل من الجزائر نقطة التقاء الأفضل للطرق التجارية بمختلف أنواعها وهذا لثلاث عوامل (متوسطي، عربي، إفريقي)، فهو عبارة عن موقع إستراتيجي يتيح للجزائر فرصة للاستمرار في تحسين إمكانياتها الاستثمارية.

ثانيا: كبر حجم السوق

تتوفر الجزائر على سوق استهلاكية واسعة بحيث بلغ عدد سكانها ما يقارب 38 مليون نسمة وهذا ما جعلها تستورد ما قيمته 40 مليار دولار، هذا سنة 2009، أما بالنسبة للناتج الخام فقد بلغت قيمته في نفس السنة حوالي 110 دولار، وكان نصيب الفرد منه ما

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، *www.andi*.

يعادل 3.450 دولار، فقد ساهم الإنفاق الحكومي في توسيع معالم السوق الوطنية للسلع والخدمات وهذا راجع لبرامج التنمية لسنوات (2002-2014)، والذي خصص لها مبلغ 442.9 مليار دولار وهذا أدى إلى ارتفاع في معدل النمو الإنتاج المحلي الإجمالي في 2% سنة 2001 إلى 4% سنة 2012.

أما من جهة أخرى فإن موقع الجزائر هذا أتاح لها فرص كبيرة للنفاذ بمختلف الأسواق سواء أكانت إفريقية أو عربية أو أوروبية وهذا ما يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من أجل تسويق منتجاتهم في أسواق مختلفة.

- **تحسين معدل البطالة والتضخم**

سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 انخفاض في معدل البطالة يقدر بـ 10% سنة 2011 مقابل 28.8% سنة 2000، ويبقى معدل التضخم في مستوى مقبول يقدر بـ 4.5% سنة 2013.

- **احتياطات الصرف**

لقد قفزت احتياطات الصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر غلى مستويات مرتفعة بداية من عام 2005، حيث استقرت سنة 2012 عندما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات.

- **تكلفة موارد الطاقة**

تعتبر تكلفة موارد الطاقة من كهرباء وغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي

ما بين 0.18 إلى 0.37 أورو في حين تقدر تكلفة الكهرباء بـ 1.14 أورو/كيلو واط ساعة للمتوسط.[1]

ثالثا: توفر البنية التحتية

عملت الدولة على توفيره في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي التي غطت الفترة ما بين (2001-2014)، وذلك من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي.

حيث تطورت البنية التحتية في الجزائر وذلك من خلال:

-يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ 1120309 كلم، أهمها الطريق السيار الشرق الغرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.

وهذا في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى منظمات إقليمية والدولية التي يعني بقضايا التجارة فنجد أن الجزائر انضمت إلى ثقافية المنظمة العربية للتبادل الحد كما قامت بتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعضوية مرتقبة في منظمة العالمية للتجارية.

رابعا: استقرار الأوضاع الاقتصادية

تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة لاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد وهذا بعد ما عانته في العشرية السوداء بسبب الإرهاب وتتجلى ملامح هذا الاستقرار من خلال المجتمعات الكلية التي تشير إلى حدوث تحسن كبير حيث نسجل ما يلي:

[1] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، ملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديد بين المشروعية والثبات التشريعي،جامعة البويرة يومي 5 و2014/6،ص11.

- **تطور في الناتج الداخلي الخام**

لقد شهدت قيمة الناتج الداخلي الخام في الجزائر تطور ملحوظ وارتفاع في قيمته حيث أنه في سنة 2000 بلغ 4123 مليار دينار جزائري لتضاعف سنة 2013 لتصل إلى 15569 مليار دينار جزائري.

- **انخفاض المديونية الخارجية**

تراجعت المديونية الخارجية في الجزائر، وهذا بعد التسديد لديونها عام 2006، حيث ساهمت الاتفاقية المبرمة مع الدول 16 العضوي في نادي باريس والبنوك العضوية في نادي لندن، إلى تخفيض المديونية الخارجية في نهاية 2006 لتبلغ 6 مليار دولار.[1]

- **تحسين معدل النمو الاقتصادي**

تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة حيث انتقل من مستوى 2% سنة 2001 عندما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات.

-يقدر عدد مطارات في الجزائر بـ36 مطار من بينها 16 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد.

-يتم العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر طولها حاليا بـ39700كلم علما أن الأشغال الإنجاز متواصلة لتبلغ طول الشبكة 6000 كلم بحلول 2017 على الصعيد الوطني.

فيما يتعلق بالبنية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر بـ 45 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري وميناءين للصيد وميناء واحد للمراقبة.

[1] رزقين عبود، نورة ببري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من (الجزائر، تونس، المغرب)، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2014، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2014، ص54.

خامسا: الموارد البشرية

تعد الجزائر منبع للموارد البشرية حيث لديها طاقات مؤهلة إذ أن 54% من السكان تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة، وأن 75% من الشعب الجزائري في سن التعليم مقسمين كل سنة إلى 6805235 في التعليم المتوسط و93900 في التعليم العالي، 464000 في التكوين المهني، حيث أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين في سنة 2013 قدر عدد المسجلين في الجامعات بـ1314000 طالب وعدد المسجلين في مراكز التكوين المهني بـ600000 متربص وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر بـ 18 ألف دينار جزائري.

سادسا: الموارد الطبيعية

تتمتع الجزائر بموارد طبيعية متنوعة وفي غاية الأهمية من بترول وغاز وخامات الحديد والفوسفات وكثير من المعادن الأخرى مثل الذهب، وتعتبر هذه الموارد بمثابة أصول أساسية في الاقتصاد الوطني، ولهذه الأخيرة دورا محوريا في مكانة البلد الجيوستراتيجية في المنطقة، فترونها الحقيقة تتمثل في البترول والغاز، بحيث يعتبر قطاع الطاقة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية مقارنة بالقطاعات الأخرى سواء أكانت إنتاجية منها أو خدمية، وبهذا احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عالميا في تزويد دول العالم بالغاز الطبيعي، والرابعة في تزويد دول الاتحاد الأوروبي.

سابعا: حصيلة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

من خلال تتبع حصيلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالجزائر ينتج الجدول التالي:

.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن الجزائر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات الأجنبية، كما أنها استطاعت استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مختلفة خارج إطار المحروقات، كما أن الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار أكدت أن الجزائر قد تمكنت من استقطاب أكثر من 18 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2006 في مجال المحروقات والاتصال والسياحة إلى أن ترتفع وتبلغ 26 مليار دولار سنة 2015، كما أن هذه الأخيرة قد استفادت من الاستثمارات الأجنبية في إطار مشاريع برنامج مبدأ الأورو–متوسطي. وأظهر الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى بين البلدان الأورو–متوسطية التي استفادت من هذه المشاريع.

المطلب الثالث: معوقات وآفاق المناخ الاستثمار في الجزائر

توجد مجموعة من المعوقات التي تعرقل في انتقال الرأسمال الأجنبي إلى الجزائر في تشكل استثمارات مباشرة، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري حيث أن هذه المعوقات تشوه بيئة الأعمال في الجزائر، ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

أولا: مشكلة العقار الصناعي

حيث يمثل هذا الأخير هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب ولطالما تغيرت المشروعات ونفر المستثمرين لهذا السبب ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية:[1]

*صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.

*تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية.

*جمود سوق العقار.

*الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين.

*عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها أو شراكتها مع المتعاملين الأجانب.

ثانيا: مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رشحت انطباعا سيئا لدى المستثمرين والمتمثلة في:[2]

*عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقالية ومتباينة بين منطقة وأخرى.

[1] دري حنان، خرخاش كنزة، السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حالة الجزائر (2006-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص41.

[2] قويدري محمد، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص

*غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

*تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تجديد المسؤوليات بدقة.

*تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و93 يوما (في المتوسط)، و130 يوما للحصول على رخصة بناء، و35 يوم لرخص أخرى.

ثالثا: عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر، تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة ويبرز ذلك من خلال:[1]

*عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لها هو مناخ من فرص استثمارية فضلا عن عجزهم عن موافقة المستثمرين.

*عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمارات.

*عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.

رابعا: معوقات البيروقراطية

مثلا عن ذلك بطئ العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأ، الفساد الإداري....إلخ.

خامسا: معوقات مهارية

وتمثلت في ندرة مهارة العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية.

[1] قويدري محمد، مرجع سابق، ص61.

سادسا: معوقات التكلفة

وتتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

سابعا: معوقات التسويق

وتتمثل في معوقات التسويق المحلي، معوقات التسويق الخارجي.

ثامنا: معوقات الضرائب والرسوم

وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية.[1]

ثانيا: آفاق الاستثمار في الجزائر

1-مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار

تتمتع الجزائر بمؤهلات وعناصر تنافسية كثيرة، كما لديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي، فهي تمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية قياسية وكفاءات عالية.

فهي تتوفر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال العقود السابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير كما لدى الجزائر أيضا موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطات هام من البترول والغاز والمعادن، كما لديها مؤهلات أخرى منها: البنية التحتية، المحيط النقي، حجم، فمن خلال كل هذه المؤهلات فهي تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي معا.

[1] زين منصوري، واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ماي2005، ص142.

2-شروط ترقية الاستثمار في الجزائر

فبعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها الاقتصاد في السنوات الأولى من التسعينيات إلا أنه بدأ يتجه شيئا فشيئا إلى بر الأمان من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية دولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد.

فهي تسعى إلى توفير مناخ ملائم لترقية الاستثمارات المحلية والدولية من خلال ما يلي:

*توفير بنك المعلومات الخاصة بالاستثمارات بكل الجوانب المحيطة بها.

*تطهير المحيط البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة.

*احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها مع بعض الدول والهيئات الدولية.

*إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبحث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.

*استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.

خلاصة

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر الذي يسلك طريق الإيجاب وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من أجل إضفاء حركية على النشاط الاقتصادي، حيث أنها منحت العديد من الامتيازات والتسهيلات الجبائية والإدارية والقانونية للمستثمر المحلي والأجنبي.

كما تطرقنا أيضا إلى تحليل مناخ الاستثماري في الجزائر ومدى قدرته على جذب الاستثمار، وهذا ما تبين المجهودات التي بذلتها الجزائر التي أدت غلى تحسين مناخ الاستثمار كما تحسن أيضا موقع الجزائر في كل من المؤشرات الدولية والإقليمية وكانت نتيجة ذلك زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا رغم تواضع قيمتها نتيجة لعدة عوائق التي تحول دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة.

خاتمة

يعتبر المناخ الاستثماري ظاهرة اقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الدول وأيضا من طرف الاقتصاديين، من أجل استقطاب الاستثمارات بهدف النهوض بالاقتصاد البلد.

الجزائر وكغيرها من البلدان النامية التي تسعى جاهدة من أجل فرض وجودها في الاقتصاد العالمي، محاولة اخراج اقتصادها من حالة الركود التي يعاني منها، وذلك الدفع بعجلة النمو والانتعاش وذلك بتوفيرمناخ ملائم لجذب الاستثمارات والمستثمرين.

وقمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، فالفصل الأول تناولنا فيه عموميات حول المناخ الاستثماري حيث سعينا إلى حصر مفاهيم عامة وأهمية ومكونات أهم مؤشرات قياس المناخ الاستثماري، أما الفصل الثاني فقد خصصناه إلى تحليل واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

لقد وضعنا في بحثنا هذا فرضيتين أساسيتين، وفي إطار معا لجتنا لهذا الموضوع توصلنا الى النتائج ذات الصلة باختبار الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية والاقليمية هي المعيار الوحيد لقياس مناخ الاستثمار تبين لنا أن هاته الفرضية خاطئة لانه توجد معايير اخرى لقياس مناخ الاستثمار منها مؤشرات الأداء الاقتصادي وغيرها.

الفرضية الثانية: المتمثلة في يعتبر مناخ الجزائر ملائم للاستثمار خاطئة، فمن خلال المؤشرات التي اعتمدنا عليها في تقييم المناخ الاستثماري تبين ترتيب الجزائر متأخرا حيث أنها شهدت تحسنا طفيفا وذلك لعدم توفر كافة متطلبات المناخ الاستثماري بالشكل المرغوب والكافي.

ثانيا :نتائج الدراسة

يمكن تلخيص النتائج النى توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- مناخ الاستثمار هو عبارة عن جملة من الظروف السياسية والاقتصادية الاجتماعية والقانونية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.
- من أجل استقطاب رؤوس الاموال بغرض جلب الاستثمار يتطلب وجود مناخ اقتصادي وسياسي وقانوني ملائم لدلك.
- المؤشرات الاقتصادية عامل من اهم العوامل الضرورية لاستقطاب الاستثمارات إلا أنها غير كافية مع وجود جملة من العوامل الطاردة للاستثمارات.
- ان المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال التطورات التشريعية والمؤسسة، والضمانات المقدمة للمستثمرين والخطوات المهمة من أجل الأمن والاستقرار السياسي أكد على ارادة السلطات الجزائرية في تنمية وتشجيع الاستثمار المحلي.
- ترقية مناخ الاستثماري الذي يعتبر خطوة هامة للجزائر التي تسعى نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- لا يزال المناخ الاستثماري في الجزائر يعاني ضعفا، وهذا بسبب نقص العوامل المساعدة على جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.
- تسعى الجزائر وكغيرها من دول العالم الى استقطاب الاستثمارات من خلال توفير وتهيئة مناخ استثماري ملائم، والذي يجب تن يكون متطابقا مع المؤشرات الدولي والإقليمية المعمول بها، والتي تصدر من قبل هيئات ومنظمات عالمية لتحديد مدى ملائمة المناخ الاستثماري في البلد.
- ابدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤطرة له.

- ان بيئة أداء الأعمال في الجزائر مازالت ضعيفة نظرا لعدة معوقات كمشكل الحكم الراشد، والبطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية، وتعطل برنامج الخصخصة، مشكل العقار الصناعي، ومشكل القطاع الموازي المعتبر والرشوة والفساد المتنامي، والتأخر في الهياكل القاعدية، ونظام العدالة الغير فعال...
- تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة(2011-2015)، وانعكس في تحسن طفيف لموقعها في مؤشرات التقييم الدولية، مع تحولها من دول ذات تنمية بشرية متوسطة سنة2011 إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة سنة2015، غير ان هذا التحسن لا يعكس الجهود المبذولة في تهيئة المناخ الاستثماري
- انخفضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر في الفترة(2011-2015)، مقارنة بالفترة (2005-2011)، وتركزت في الصناعة قبل 2011، بينما تركزت في الصناعة والسياحة في الفترة (2011-2015) بحصة 65، 05% و23، 27 % على التوالي.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل اليها ارتأينا الى تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- وجوب الوقوف على قوانين الاستثمار في الجزائر وذلك بمتابعته والتدقيق الدائم من أجل ضمانه ومدى مواكبته للمقاييس العالمية.
- لأجل دراسة المناخ الاستثماري وتحليل واقعه ومواجهة العوائق الموجودة أمامه يتطلب وجود مؤسسات وطنية ودولية متخصصة في ذلك.
- العمل على محاربة البيروقراطية والفساد التي تعتبر حاجزا أمام الاستثمار وذلك بتقديم بعض التسهيلات للمستثمرين أجانب كانو أو محليين.
- ضرورة الاستفادة من التجارب السالفة في مجال برقية المناخ الاستثماري.

- ضرورة تحسين صورة الجزائر أمام العالم الخارجي.

رابعا: آفاق الدراسة

نقترح دراسة العناوين التالية حتى تكون مواضيع دراسة مستقبلا:

- دور وكالات دعم وترقية الاستثمار في جلب الاستثمار والمستثمرين.
- تحسين متطلبات مناخ الاستثماري في الجزائر.
- دراسة مدى فعالية سياسات ترقية المناخ الاستثماري في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **الكتب العربية:**

1) عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010، ط1.

2) علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين الشمس، مصر، ديسمبر 2007.

3) معين النسور، البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، مارس 2008.

4) منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط1.

5) النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.

6) يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بافقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 2006.

❖ **الملتقيات:**

7) علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، ملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديد بين المشروعية والثبات التشريعي، جامعة البويرة يومي 5 و2014/6.

❖ **المجلات:**

8) زايدي بلقاسم، البشير عبد الكريم، اثر المخاطر الفطرية في الاستثمارات الأجنبية، حالة الجزائر، (دراسة قياسية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد5، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2010.

9) زين منصوري، واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ماي2005.

10) عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 10، 2012، الجزائر.

11) غريب بو لرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012.

12) منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006.

13) مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة 2010/2009.

14) عبد الحميد برحومة، عنترة برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة حالة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 31، 2012.

15) بولحجل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري حالة الجزائر(1990_2011)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

16) خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، 2016/2015.

17) دري حنان، خرخاش كنزة، السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حالة الجزائر (2006-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

18) رزقين عبود، نورة ببري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من (الجزائر، تونس، المغرب)، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2014، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2014.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

19) دحماني سامية، تقييم المناخ الاستثماري ودوره فيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1988-1998)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2001

20) عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة منشوري، قسنطينة، 2007-2008.

21) عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، (2010/2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

22) فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

23) قويدري محمد، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.

❖ **التقارير:**

24) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002-2010.

25) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة الفصلية4، الكويت 2012.

26) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار العدد الفصلي الثالث، الكويت 2006.

❖ **الأوامر والمراسيم:**

المراسيم:

27) المرسوم الرئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 1990/10/05 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبرغ المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 24 أفريل 1991.

28) المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات بين دول المغرب العربي.

29) المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

30) المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 1994/01/02 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 1993/02/13.

31) المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادر في 1994/10/17.

32) المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادر في 1994/10/17.

33) المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادر في 1994/10/17.

34) المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 1995/03/25 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات الموقع عليها بمدريد يوم 1994/12/23.

35) المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، الصادرة في 2001/09/26، المادة (1).

36) المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 2012/12/24 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار

❖ **الأوامر:**

37) قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 1990/04/18.

38) الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995، المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

39) الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995، المتضمن على الموافقة على الاتفاقية المنظمة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

40) الأمر 03-11، المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 2003/08/27.

41) الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2006/07/19.

42) المرسوم التنفيذي رقم 06/355 المؤرخ في 9أكتوبر 2006 الموافق لـ 16 رمضان 1427، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره.

43) الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 22أوت 2001.

44) الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20اوت2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ22 أوت 2001.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

45) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.

46) الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر، 2012، منشورة على الموقع www.ANdi.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

47) AHMED. BOUYACOUB, Les investissements étrangers en Algérie (1990-1996)

48) revue, Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, Algérie, N°2, Mai1998, p42.

49) UNCTAD, World investment report, "f di in least developed countries at a glance", New York and Geneva 2002.

50) UNDP, Human Development Report 2015, Work for Human Development, 2015.

الملخص:

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري في الجزائر حيث توصل الى تحديد سياسات لترقية المناخ الاستثماري، والحوافز والضمانات، إضافة الى مجموعة من القوانين والتشريعات من أجل تحسين وتطوير وترقية المناخ الاستثماري ملائم لذلك، كما تحديد ايضا المعوقات التي تشوه بيئة الأعمال، الا ان هذه النتائج لم تصل الى المستوى المرجو في أن تصبح موقع ملائم وجذاب لذلك وصنف المناخ الاستثماري لدولة الجزائر ضمن مراكز متأخرة وفقا المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار في الجزائر، بيئة الأعمال، السياسات

ABSTRACT:

The study examined the analysis of investment promotion policies in Algeria, where it identified policies to promote the investment climate, incentives and guarantees, as well as a set of laws and regulations to improve, develop and promote the investment climate. It also identified obstacles that distort the business environment, However, these results did not reach the level desired to become a convenient and attractive location and classified the investment climate of the State of Algeria in the late positions according to indicators.

Keywords: investment climate in Algeria, business environment, policies